

بيان ادانة واستنكار

للعُدوان التركي السافر على أهلنا في القامشلي (قامشلو) بريف الحسكة

تلقت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ببالغ القلق والداستنكار، المعلومات المؤلمة والمدانة، عن استهداف قوات الاحتلال التركية مدينة القامشلي (قامشلو)، مدينة المحبة والتسامح، بالطائرات المسييرة وبالصواريخ، بتاريخ 6-982022، وذلك على المناطق التالية: حي الصناعة وعلى منطقة مشفى جيان - كوقيد 19 شمال مدينة القامشلي بالقرب من الحزام الشمالي وعلى حي قناة السويس إضافة الى قصف قرية سيكركا شرق القامشلي وقرية ملا سباط على الطريق الدولي في ريف مدينة القامشلي. ولقد أدى الاستهداف العدواني التركي إلى وقوع العديد من الضحايا-المقتلى والجرحى. من مدنيين وعسكريين، من المواطنين السوريين. ووفقا لمصادر اعلامية متطابقة، وفي حصيلة غير نهائية، فقد اسفرت عن مقتل 8 مواطنين سوريين وإصابة أكثر من 14 مواطنا سوريا، بينهم أطفال ونساء وشيوخ، بجروح متفاوتة، وفيهم حالات حرجية. كما أسفرت التفجيرات الإرهابية عن إلحاق الأضرار المادية الكبيرة بالممتلكات وبالسيارات والأبنية والمحال المجاورة.

الضحايا من المدنيين والعسكريين:

1. أحمد علي حسين مدني

2. آهتلك أكرم حسين مدني

3. اديب حمشو مدني

4. هيفين عثمان مقاتلة من وحدات الدفاع الذاتي

5. مظلوم سعدالدين أسعد عضو في مؤسسة الانضباط العسكري

6. علي المسلط مقاتل من وحدات الدفاع الذاتي

7. محي الدين إبراهيم مقاتل من وحدات الدفاع الذاتي

8. ماهر العزبة مقاتل من وحدات الدفاع الذاتي

أسماء بعض المضحايا الجرحى من المدنيين:

1. محمد صالح 12 سنة

2. ميران صلاح 10 سنوات

3. ايلان صلاح 5 سنوات

4. بلند محمد شمس الدين 16 سنة

5. حلبجة رشيد 33 سنة

6. آرين عبد العزيز الحسن 38 سنة

7. علي حسين

ويقوم الجيش التركي المحتل والجماعات المسلحة المعارضة المتعاونين معه، بعدوان مستمر وهجمات متواصلة على أهلنا في المناطق الحدودية السورية-التركية، مستعملين مختلف صنوف الاسلحة الثقيلة والمدفعية والمصاروخية والمطائرات المسييرة.

اننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ان نتقدم باحر التعازي القلبية، الى ذوي الضحايا ،الذين قضوا نتيجة الجرائم العدوانية التركية والمتواصلة والمرتكبة , واخرها بحق أهلنا بالقامشلي (قامشلو) ريف الحسكة, متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل،
فإننا نسجل إدانتنا واستنكارنا لجميع الماهدات على السيادة السورية والاراضي السورية وعلى المواطنين السوريين ,
ونشير الى رسوخ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والذي ورد في نص ميثاق الأمم المتحدة، علاوة على تأكيد ذلك في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة،
نورد منها:
القرار 2131/كانون الأول 1965، حول (إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها)، وكذلك في

المقرار 2625 تشرين الأول 1970 حول (إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية، والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة)، والذي يعتبر المحرص على ضمان تطبيق تلك المبادئ

على أفضل وجه في المجتمع الدولي، وتدوينها وإنمائها التدريجي، من شأنه تعزيز تحقيق مقاصد الأمم المتحدة

وكذلك في

المقرار 2734/2 كانون الأول 1970 (الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي)، والدعوة إلى الاستفادة

الكاملة من الوسائل، والطرق التي ينص عليها الميثاق، لتسوية أي نزاع، أو أية محاولة يكون من شأنها استمرارها تعريض السلم والامن الدوليين للخطر،

و

المقرار 3314/عالم 1974، بشأن تعريف العدوان حيث بينت المادة الأولى، بما يعني إن كل استخدام للقوة المسلحة، من قبل دولة ما، ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية، أو استقلالها، يعتبر عدواناً.

و

المقرار 155/32 كانون الأول 1977. (إعلان تميم، وتدعيم الانفراج الدولي

، و

المقرار

/

103/39//

9

كانون الأول 1981. (إعلان بشأن عدم

جواز التدخل

بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول).

فإننا نعتبر هذه الجريمة المفضيعة استكمالاً وتواصلاً لمسار دوامة العنف الدموي وما يرتكب من الجرائم الوحشية بحق جميع المواطنين السوريين، ونؤكد من جديد على تخوفاتنا المشروعة على المواطنين السوريين ضحية الصراعات والحروب الكارثية وتصفية الحسابات الدولية على الأراضي السورية، وثمنها العالي جداً المدفوع من دماء وحياة وامان السوريين.

وا

ذ نعتبر هذا العدوان المصريح على سورية والمواطنين السوريين، جريمة بحق الانسانية،

ترتقي الى مصافي الجرائم الجنائية والتي يتوجب معاقبة مرتكبيها أيّاً كانوا، ونطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه كل الاعتداءات والمجازر والجرائم التي تعرض لها السوريون ومحاسبة مرتكبيها. ونتوجه الى مجلس حقوق الإنسان الدولي من أجل تحمل مسؤولياته التاريخية وللقيام بدوره أمام هذه الحالة الكارثية والدموية المستمرة على الأراضي السورية، ولكي يقوم مجلس حقوق الإنسان الدولي بدور أكثر فعالية أمام هذه المشاهد الدامية المتواصلة على الأراضي السورية. ندعو كافة المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الحكومية وغير الحكومية، أن تقف أمام مسؤولياتها التاريخية أمام الأحداث في سورية، والتي هي الآن في خضم الحروب المتعددة على أراضيها، والسلم الأهلي بات فيها مهدداً بعد أن تمت إراقة الدماء، وهذا التدهور لن يضر في سورية وحدها بل بجميع شعوب ودول المنطقة، ونتوجه الى الأمم المتحدة وإلى أعضاء مجلس الامن الدائمين وإلى جميع الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بالدفع عن حقوق الانسان، من أجل:

1. ممارسة كافة المضغوط الجدية والمفعالة على الحكومة التركية المحتلة، من أجل إيقاف عدوانها اليومي على الشمال والشمال

المشركي السوري.

2. الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات التركية والمتعاونين معهم، من جميع الأراضي السورية في الشمال والشرق السوري، والتي تدخلت بها واحتلتها.

3. فضح مخاطر الاحتلال التركي وعدوانه وما نجم عن العمليات العسكرية التركية من انتهاكات في حق المدنيين السوريين وتعريضهم لعمليات نزوح واسعة ومخاطر إنسانية جسيمة.

4. ممارسة مختلف الضغط على الحكومة التركية والمسلحين السوريين المتعاونين معهم، من أجل إيقاف استهدافهم للمدنيين والكنائس ودور العبادة والممتلكات الخاصة والعامة، وقطع أشجار الزيتون والأشجار المثمرة ونهب المحاصيل الزراعية، وإيقاف نهب وسرقة المحلات والبيوت.

5. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن الفيدرالية السورية لحقوق الإنسان والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة في سورية، تقوم بالكشف عن جميع الانتهاكات التي تم ارتكابها منذ بدء التدخلات التركية في سورية وحتى الآن. وعن المسؤولين من قوى الاحتلال الذين تسببوا بوقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، من أجل أحالتهم إلى القضاء المحلي والاقليمي والدولي ومحاسبتهم.

6. دعوة المنظمات الحقوقية والمدنية السورية، للتعاون من أجل تدقيق وتوثيق مختلف الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها القوات المحتلة التركية منذ بدء العدوان التركي وحتى الآن، من أجل بناء ملفاً قانونياً يسمح بمتابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، سواء أكانوا اترك أم سوريين متعاونين معهم، كون بعض هذه الانتهاكات ترقى لمستوى الجرائم ضد الإنسانية وتستدعي إحالة ملف المرتكبين للمحاكم الجنائية الدولية والعدل الدولية.

7. دعوة الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بتلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية لمدن وقرى الشمال والشرق السوري المنكوبة وللأهالي المهجرين، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

8. العمل الشعبي والحقوقى من كافة المكونات الأصلية من أهالي مدن وقرى الشمال السوري، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء ممارسات قوات الاحتلال العنصرية التي اعتمدت التهجير القسري والعنيف والتطهير العرقي، والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقاً لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيتية تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

دمشق في تاريخ 1282022

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1. منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

2. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

3. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية- روانكة.

4. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

5. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

6. المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).

7. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).